

أردوغان والخيارات المرة!

بقلم: د. بسام أبو عبد الله

هذا المشروع خارج إطار القانون الدولي، ويتعاطى مع رعايا دولة جارة، وكأنه لا دولة لديهم، الأمر الذي يجعل الهدف الشرعي، أي مكافحة الإرهاب، يتم بوسائل مواجهة غير شرعية، ومخالفة للقانون الدولي.

الحقيقة أن مواقف ميرال أكشنير زعيمة «الحزب الجيد» وهو تيار قومي تركي إنشق عن حزب الحركة القومية بزعامة دولت بهتشللي، ليس بعيداً عن مواقف حزب وطن، إذ أبدت زعيمة الحزب تأييدها للهدف، أي إنهاء وجود تنظيم حزب العمال الكردستاني، ولكنها ترى أنه لا بد من أجل الوصول لهذا الهدف من فتح قنوات التواصل، والتنسيق مع دمشق، وليس عبر الدبلوماسية غير الشرعية في أراضي دولة سيادة مستقلة خلفاً للقانون الدولي، وأما حزب الشعب الجمهوري، فقد كان قريباً من المواقف نفسها، إذ يرى أن تنفيذ العملية العسكرية سيؤدي إلى نتائج كارثية على الاقتصاد التركي، ودعا إلى ضرورة التنسيق مع دمشق لإيجاد حلول سياسية لهذا الأمر.

تبدو الصورة هكذا في أقرة اتفاق على الهدف، واختلاف على وسائل وأدوات الوصول إليه، وأما إقليمياً فتبدو طهران معارضة تماماً مثل هذه العملية العسكرية، وتدعو لفتح قنوات التنسيق مع دمشق مع إبداء الاستعداد للقيام بدور الوساطة بين دمشق وأنقرة، وأما موسكو التي عقد مجلس أمنها القومي اجتماعاً عاجلاً لبحث الوضع برئاسة الرئيس فلاديمير بوتين فقد أعلنت عدم علمها بالعملية العسكرية التركية، وأقرت بحق تركيا في مكافحة التنظيمات الإرهابية، ولكن ليس بعمل عسكري إنما

إن رفع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الخريطة أمام أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة لإبراز ما سماه «المنطقة الآمنة» ليس إلا دليلاً على التواهي الخبيثة لديه، وحديثه الهلامي المتخيل عن هذه المنطقة التي لا سند لها، ولا دعم في القانون الدولي، وفي ميثاق الأمم المتحدة حيث ألقى خطابه ورفع الخريطة.

الأجواء المحيطة باحتمالات عمل عسكري احتلالي تركي تبدو غير واضحة أبداً حتى الآن، لا في الداخل التركي، حيث تطرح تساؤلات كثيرة ومخاوف عديدة من تداعيات مثل هذه العملية العسكرية، ولا في الإقليم، حيث عبرت طهران عن معارضتها مثل هذه العملية، ودعت للحوار مع دمشق، في حين أعلنت موسكو عن عدم علمها بمثل هذه العملية، وهو ما سوف يدخل مسار أستانا في تعقيدات جديدة. في الداخل التركي تبدو مواقف الأحزاب، والقوى السياسية موافقة على الهدف، ولكنها مختلفة جذرياً حول الوسائل والطرق للوصول إلى هذا الهدف، بمعنى أن هدف القضاء على إرهاب حزب العمال الكردستاني في شمال شرق سورية هو مشروع، ولكن ليس عبر الغزو العسكري، وإنما بالتنسيق والحوار مع الحكومة الشرعية في دمشق، هكذا عبر زعيم حزب وطن الصديق دوغو بيرنتشيك الذي رأى أن من حق تركيا ضرب التنظيمات الإرهابية ممثلة بحزب العمال الكردستاني وداعش لكن لا بد من الإبراك أن هناك جيشاً سورياً وحكومة شرعية لا بد من التنسيق والتعاون معها، خاصة أن هذا التنظيم الإرهابي لا يشكل تهديداً لتركيا فقط، إنما لوحدة سورية أرضاً وشعباً، كما أن طرح مشروع المنطقة الآمنة هو أمر غير مقبول أبداً، خاصة أن

روحاني شدد على أن ضمان أمن الحدود يتم عبر انتشار الجيش السوري بوتين لأردوغان: ضرورة احترام سيادة ووحدة وسلامة سورية

وكالات



المدنيون يغربون من ممتلكاتهم خلال القصف التركي على بلدة رأس العين (أ ف ب)

شهدت ساعات قليلة التي سبقت بدء النظام التركي لعوانته الجديد على الأراضي السورية، اتصالاً هاتفياً بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس النظام رجب طيب أردوغان، شدد خلال الأول ضرورة احترام سيادة وحدة وسلامة سورية وعدم تعريض جهود حل الأزمة للضرر، في حين دعا الرئيس الإيراني حسن روحاني أردوغان إلى «إعادة النظر، بقرار العملية العدوانيّة، وشدد على أن ضمان أمن الحدود السورية - التركية، يتم عبر انتشار قوات الجيش العربي السوري في المنطقة الحدودية».

وقبل ساعات قليلة من شن أردوغان لعوانته على منطقة شرق أقرات أفاد الكرملين، في بيان، بأن بوتين وأردوغان أجريا، اتصالاً هاتفياً بمبادرة من الجانب التركي، حيث واصل خلال المكالمة «تبادل الآراء حول القضية السورية أخذاً بعين الاعتبار الاتفاقات التي تم التوصل إليها في أقرة خلال شهر أيلول خلال اجتماع لزعماء الدول الضامنة لعملية «أستانا»، وفق موقع قناة «روسيا اليوم» الإكتروني.

وذكر البيان، أن «بوتين دعا الشركاء الأتراك، في ظل الخطط التي أعلنتها تركيا بشأن تنفيذ عملية عسكرية شمال شرق سورية، إلى تقييم دقيق للوضع من أجل منع الإضرار بالجهود المشتركة الرامية إلى تسوية الأزمة السورية».

وقال الكرملين: مع ذلك «كلا الجانبين أشارا إلى أهمية ضمان وحدة سورية ووحدة أراضيها

واحترام سيادتها».

من جانبه، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الكازاخستاني مختار تالووبردي في نور سلطان، أمس، وفق وكالة «سانا» للأنباء، أنه جرى بحث عملية تسوية الأزمة في سورية ودفعها إلى الأمام في إطار صيغة أستانا عبر الحوار، مشيراً إلى أن روسيا ستبذل كل ما في وسعها لدعم عمل لجنة مناقشة الدستور الحالي.

وبين لافروف، أنه لا مبرر لتصرفات واشنطن وسورية ويجب إنهاء وجودها غير الشرعي فيها. وحول الوضع في منطقة الجزيرة السورية، قال: إن «موقفنا يظل من ضرورة حل المشاكل في سورية عبر الحوار بين السلطة المركزية في دمشق وممثلين عن الأكراد، الذين هم سكان

تقليديون لهذه الأرض».

وأضاف لافروف: «استمعنا بالأمس إلى تصريحات مسؤولين من دمشق وممثلين عن الأكراد، أكدوا فيها استعدادهم للحوار، ونحن سنبذل قصارى جهتنا لإطلاق مثل هذه المحادثات الموضوعية، ونأمل أن يدعمها كل اللاعبين الخارجيين».

وفي السياق ذاته، انتقد لافروف، موقف الولايات المتحدة تجاه سورية، ووصفه بـ«المتناقض

جداً»، وأضاف لافروف: «إنهم (الأكراد) قلقون للغاية لأن مثل هذا التعامل المتساهل مع موضوع حساس للغاية يمكن أن يغير المنطقة بأكملها، ويجب تجنب ذلك بأي ثمن. نحن نطرح وجهة النظر هذه على الجانب الأميركي، وأمل أن

يسمعوننا. لكن في الممارسة العملية، لا نرى تغييرات كبيرة في سياساتهم المتضاربة غير المنسقة».

وفي طهران، جدد الرئيس الإيراني، في تصريحات صحفية أدلى بها عقب اجتماع مجلس الوزراء، وفق «الأناسول»، مطالبته أنقرة بـ«إعادة النظر» في قرار العملية العسكرية العدوانيّة، مبيّناً أن هذا الخيار لن يعود بالفائدة على تركيا، وشدد روحاني، حسب «روسيا اليوم»، على أن ضمان أمن الحدود الشمالية السورية والجنوبية التركية، يتم عبر انتشار قوات الجيش السوري، داعياً الأكراد السوريين إلى المشاركة والتواجد إلى جانب الجيش والحكومة السورية، مشدداً على ضرورة انسحاب الجيش الأميركي من هناك.

محاولة يائسة للإبقاء على الاحتلال الأميركي

«قسد» تروج لاستئناف داعش نشاطه

الوطن - وكالات

العسكري» في مدينة الرقة التابع لـ«قسد».

وأشار إلى أن اشتباكات اندلعت بين «الانفصاليين» من جانب ومسلحي «المجلس» ومسلحي ميليشيا «الأسايش» التابعة لـ«قسد» من جانب آخر، عند النقطة الواقعة بالقرب من دوار الباسل في المدينة، وترافقت مع استخدام الانفصاليين لقنابل يدوية بشكل مكثف، ثم عمداً إلى تفجير نفسيهما بأحزمة ناسفة بعد أن جرت محاصرتهم من قبل حرس «النقطة الأمنية»، وذلك بعد اشتباكات استمرت لأكثر من ٧٥ دقيقة، قبل أن يعود الهذوء النسبي إلى المدينة وسط استنفار متواصل لـ«المجلس» و«الأسايش»، مشيراً إلى أن الهجوم لم يسفر عن سقوط قتلى، سوى الداعشين.

من جهة ثانية، اشتكى أهال في مناطق خاضعة لسيطرة «قسد» شرق محافظة دير الزور، من عمليات تخريب متعمدة تتعرض لها خطوط تغذية الكهرباء الجديدة من قبل أشخاص مجهولين.

ونقلت وكالات معارضة عن مصدر من بلدية مدينة البصرة التابعة لما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية، وصفته بـ«الخاص»، أن البلدية تعمل على تجهيز ترميمات كهربائية لإصلاح الكهرباء في مدينة البصرة والمنطقة المحيطة بها، لكن أعمدة وكابلات الكهرباء تتعرض للتخريب والسرقة بشكل يومي.

وأضاف المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه، أن المخربين غير معروفين بعد.

ويعاني أهالي محافظة دير الزور من انقطاع الكهرباء أو عدم توفرها حيث تظاهر العشرات من أهالي قرية العليانة التي تسيطر عليها «قسد» في نسيان الفاتح للمطالبة بتحسين الخدمات.

في محاولة يائسة لدفع الاحتلال الأميركي على التراجع عن سحبه قواته من شمال البلاد، عمدت «قوات سورية الديمقراطية- قسد» إلى الإعلان عن توقيف عملياتها ضد تنظيم داعش نتيجة العدوان، والترويج لعودة النشاط المخلف للتنظيم في المنطقة وذلك مع بدء الاحتلال التركي عدوان جديد يستهدف مناطق شرق الفرات.

وقال مصدر عسكري كردي، حسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني: «إن «قوات سورية الديمقراطية- قسد» أوقفت العمليات ضد داعش لأنه يستحيل تنفيذ أي عملية في الوقت الذي تتعرض فيه للتهديد من قبل جيش كبير على الحدود الشمالية».

وبالتوافق مع ذلك، وأعلنت «قسد» التي تشكل «وحدات حماية الشعب» الكردية عمودها الفقري، أن مسلحي تنظيم داعش هاجموا مواقعها في الرقة، على حين قال مدير المركز الإعلامي لـ«قسد»، مصطفى بالي، حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: إنه «سنت خلايا داعش النائمة هجوماً كبيراً على القواعد الأمنية لقوات سورية الديمقراطية في الرقة».

واعتبرت «قسد» وكالة «أ ف ب» عبر «تويتر»، أن الهجوم يعد «أولى تداعيات الهجوم التركي»،

بشوره، ذكر «المركز السوري لحقوق الإنسان» المعارض، الداعم لميليشيا «قسد»، أن «انفصاليين اثنين» من خلايا تنظيم داعش، عمداً بعد منتصف ليل الثلاثاء - الأربعاء إلى مهاجمة نقطة أمنية تابعة لما يسمى «مجلس الرقة

أعربت عن قلقها البالغ إزاء محاولات أميركا توجيه اتهامات لا أساس لها ضدها سورية تأسف لعدم تقيد بعثة تقصي الحقائق بأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية



مندوب سورية الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية السفير بسام صياغ (سانا - أرشيف)

بضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كل أسلحة الدمار الشامل وذلك لضمان تحقيق الأمن والسلام الإقليمي والدولي.

وأشار إلى أنه في هذا السياق، فإن سورية أيدت المقرر الذي اتخذته الدورة ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون «عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط»، مبيّناً أن سورية متطلع إلى أن يتوصل هذا إلى نتائج مثمرة وفعالة.

واختتم الصياغ البيان بتأكيد أن سورية أوفت بجميع التزاماتها الناجمة عن انضمامها لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وأنجزت تدمير أسلحتها الكيميائية وأوفت بجميع التزاماتها الناجمة عن انضمامها لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومراقف إنتاجها بشكل مثالي وغير مسبوق وفي ظل ظروف صعبة ومعقدة وبشكل يتجاوز بكثير ما قامت به دول انضمت إلى المنظمة مثل الولايات المتحدة الأميركية التي ما زالت تتكلم حتى اليوم في تدمير ترسانتها من الأسلحة الكيميائية ومراقف إنتاجها.

السورية لإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع البلاد وتضليل الرأي العام وإيجاد المبررات والذرائع لشن عدوان جديد على الأراضي السورية.

ولفت إلى أن سورية حرصت على إبلاغ أمانة المنظمة ومجلس الأمن بشكل دوري ورسمي بالمعلومات التي تتوفر لديها عن الأعمال التي يقوم بها الإرهابيون بما في ذلك نقل وحيازة المواد الكيميائية السامة والتحضير لمسرحدات مفرجة عن تنفيذ هجمات بمواد كيميائية من أجل اتهام الجيش العربي السوري بها.

وشدد على أن سورية ترى أن المطلوب الآن هو تركيز الجهود الدولية لمواجهة هذا الخطر الحقيقي والتطبيق الفعال لجميع أحكام الاتفاقية من دون تسييس وانحياز موقف حاسم تجاه الدول التي تغطي جرائم المجموعات الإرهابية كي تتمكن من القضاء نهائياً على الأعمال الإرهابية الكيميائية.

وأكد ضرورة العمل الجاد لتحقيق عالمية الاتفاقية، لافتاً إلى أن سورية تؤمن بقوة

وكالات

أعربت سورية عن أسفها لعدم تقيد بعثة تقصي الحقائق بشأن ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية، في سورية، بأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وأعربت عن قلقها البالغ إزاء محاولات بعض الدول توجيه اتهامات لا أساس لها

ضد سورية.

وقال مندوب سورية الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السفير بسام صياغ، في بيان ألقاه أمس أمام الدورة ٩٢ للمجلس التنفيذي المنعقد في مقر المنظمة في لاهاي، حسب وكالة «سانا»: إنه «في الوقت الذي تستمر فيه سورية بالتعاون مع بعثة تقصي الحقائق وتقديم كل التسهيلات اللازمة لها للقيام بعملها، فإنها تتأسف لعدم تقيد البعثة بأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وعدم التزامها بشروط المرجعية

لعملها واكتفائها بإجراء تحقيقاتها عن بعد ورفضها القيام بزيارات إلى مواقع الهجمات تحت ذرائع شتى واعتامادها على تحليل الصور والفيديوهات المنشورة في المصادر المفتوحة التي فيرقتها جماعة «الخوذ البيضاء» ذراع «جبهة النصرة» الإرهابية إلى جانب استماعها إلى شهود عيان تم جلبهم من البيئة الحاضنة للمجموعات الإرهابية».

وشدد صياغ على أن تلك المشاغل الجدية التي أعربت سورية عنها إزاء طرق عمل بعثة تقصي الحقائق، دفعتها للمطالبة بمراجعتها وتحديثها لجعل تقاريرها مهنية وذات مصداقية وتحظى بأحد أن سورية أعادت مجدداً تأكيد طلبها الرسمي الذي سبق أن وجهته للمنظمة لإرسال فريق بعثة تقصي الحقائق إلى مدينة خان شيخون وبلدة اللطامنة وذلك لإجراء التحقيقات في